



البيان الختامي للمؤتمر السابع "سياسات العمل والتنمية المستدامة"

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها السابع الذي عقد في مسقط سلطنة عمان، يوما السبت والأحد ٧-٨ جمادي الاول ١٤٣٥هـ - الموافق ٩-١٠ مارس ٢٠١٤م تحت عنوان " سياسات العمل والتنمية المستدامة " و هدف المؤتمر الى:-

- تحليل مشكلة التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة.
- مناقشة سياسات سوق العمل وقضية هيمنة الكفيل والتجارة المستترة وعلاقتها بزيادة تدفق العمالة الوافدة للسلطنة .
- تدارس الحلول العملية لقضايا سوق العمل في جوانب اقتصاد المعرفة واليات نقل العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة .
- استعراض متطلبات نجاح ريادة الاعمال في التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف
- الاستفادة من تجارب الحوار الاجتماعي و العلاقة بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات العمالية
- التعرف على بعض التجارب العالمية المرتبطة بهجرة العمالة وسياسات العمل.

وقد عقد المؤتمر جلساته بقاعة المؤتمرات بمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية الاقتصاديين البحرينية"، و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية"، و مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ومركز الخليج لسياسات التنمية بالكويت ومركز التميز في الادارة - جامعة الكويت و كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الامام - السعودية



والمعهد العربي للتخطيط - الكويت ومؤسسة التعاون الدولي الالمانية - GIZ والعديد من المنظمات والجامعات الاقليمية والشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية ، وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

وبدأت أعمال المؤتمر بكلمة الشيخ محمد بن عبدالله الحارثي رئيس مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية العمانية حيث تحدث عن جهود الجمعية الاقتصادية العمانية لتنفيذ توصيات مؤتمرها السادس الذي عقد تحت عنوان "التنمية المستدامة والإنصاف بين التخطيط والواقع" والذي أوصى ب " إعداد دليل وطني للتنمية " كما تطرق في كلمته الى بعض التحديات التي تواجه سوق العمل و التنمية المستدامة و استعرض عدد من الاطروحات المتعلقة بعملية التحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي يتصف بالكفاءة و المرونة و القادر على استيعاب التحديات الراهنة و تستشرف المستقبل.

عقب ذلك بدأت الجلسة الاولى برئاسة صاحب السمو السيد الدكتور/ أدهم بن تركي ال سعيد و التي كانت بعنوان "تحديات استدامة التنمية وسياسات سوق العمل" وقدم خلالها د. احمد منير النجار ورقة بعنوان الدولة اليعية وسوق العمل والخطاب التنموي وتلتها ورقة عمل للدكتور احمد الكواز حول العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والطلب على العمالة حالة سلطنة عمان

ومن ثم ناقش المؤتمر المحور الثاني و الذي ترأسه الدكتور/ حاتم الشنفري و كان بعنوان "اعادة الهيكلة وعلاج التشوهات وسياسات العمل البديلة" حيث تم استعراض ثلاثة اوراق عمل الاولى للدكتور سعيد الصقري حول "محددات اشكالية التخطيط ومحاولات الحل". والثانية للدكتور خالد الرويس بعنوان "العلاقة بين نظام الكفالة والتجارة المستترة" والثالثة للدكتور عبداللطيف بن غرسة بعنوان " إشكالية تحرير سوق العمل العماني في ظل أزمة التشوهات الهيكلية - بين تحديات التجارة المستترة و فرص النمو المستدام" ، و في الجلسة الثالثة من المحور الثاني و التي ترأسها الدكتور/ ناصر المعولي تم استعراض ورقة الدكتور عمر الشهابي بعنوان "تحديات البنية الهيكلية لأسواق العمل في دول الخليج العربية" و من ثم ورقة



الدكتور عبدالرحمن السلطان حول "الإحلال الوظيفي من خلال تدوير رسوم استقدام العمالة الوافدة في القطاع الخاص".

وأستمر المؤتمر في يومه الثاني مسلطاً الضوء على محور "توفير فرص العمل من خلال الريادية واقتصاد المعرفة" برئاسة الدكتور/ أحمد اليوشع، حيث قدم الدكتور محمد مرياتي ورقة بعنوان "الحلول العملية لقضايا سوق العمل في اقتصاد المعرفة وآليات نقل العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة " و من ثم قدم الدكتور خالد اليحيى ورقة حول "ريادية الاعمال في التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف".

وأختتم المؤتمر جلساته بمحور الرابع و الاخير و الذي استعرض "تجارب وحالات عملية في سياسات العمل" برئاسة الدكتور/ أحمد النجار حيث قدم الدكتور محمد الجهوري ورقة بعنوان "التجارب الدولية المرتبطة بهجرة العمالة وسياسات العمل " و من ثم استعرض الاستاذ خليل بوهزاع ورقة عمل سلط فيها الضوء على "تجارب الحوار الاجتماعي والعلاقة بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال".

و عالية اختتمت جلسات المؤتمر اعماله بقراءة البيان الختامي والتوصيات.

وفي نهاية المؤتمر اعربت الجمعية عن شكرها لمقدمي اوراق العمل والمشاركين كما اعرب المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها الجمعية الاقتصادية العمانية لتنظيم هذا المؤتمر وانجاح أعماله.

صدر في:

مسقط - الاثنين ٨ جمادي الاول ١٤٣٥هـ الموافق ١٠ مارس ٢٠١٤ م



توصيات المؤتمر السابع للجمعية مؤتمر "سياسات العمل و التنمية المستدامة"

٧-٨ جمادي الاول ١٤٣٥ هـ - الموافق ٩-١٠ مارس ٢٠١٤ م

نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها السابع بعنوان "سياسات العمل والتنمية المستدامة" يومي الأحد والاثنين ٧-٨ جمادي الاول ١٤٣٥ هـ - الموافق ٩-١٠ مارس ٢٠١٤ م الذي بقاعة المؤتمرات مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في مسقط سلطنة عمان، بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية الاقتصاديين البحرينية"، و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية"، و مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ومركز الخليج لسياسات التنمية بالكويت ومركز التميز في الإدارة - جامعة الكويت و كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الامام - السعودية والمعهد العربي للتخطيط - الكويت ومؤسسة التعاون الدولي الالمانية - GIZ والعديد من المنظمات والجامعات الاقليمية والشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية ، وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

وانبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. ضرورة تفعيل الدليل الوطني للتنمية " عمان التي نريد" الذي اقترحته الجمعية الاقتصادية العمانية والذي يمثل رؤية إستراتيجية جديدة للسلطنة لبناء نموذج اقتصادي جديد يتسم بالشمولية والديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وتضمن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢. التأكيد على ان معالجة تحديات اسواق العمل مرتبطة بتنفيذ ونجاح تحقيق اهداف خطط التنمية وخاصة التنويع الاقتصادي وتوليد فرص عمل للمواطنين وذلك مرهون بالإصلاحات العامة وبمقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات بديلة وفاعلة من خلال حوكمة الادارة الحكومية .



٣. التأكيد على ان حل مشاكل اسواق العمل هي نتائج للتطورات والسياسات المطبقة في اسواق انتاج السلع والخدمات. وان الاهتمام بآليات عمل الاسواق الاخيرة سوف ينتج عنه معالجات جذرية لاغلب مشاكل اسواق العمل.

٤. ضرورة الانتقال من حلول اصلاح سوق العمل الجزئية والقصيرة المدى الى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي او البنية الاقتصادية ودعم قطاعات جديدة معرفية تولد فرص عمل للمواطنين وتجنب فرص عمل للعمالة قليلة المهارة والمعرفة.

٥. ضرورة مراجعة سياسات العمل الحالية التي لم تعد قادرة على مقابلة تحديات المرحلة المقبلة بسبب تغيير الكثير من العوامل ، واعتماد سياسات تؤدي الى خفض حالة التجزؤ في سوق العمل والارتقاء بمستوى انتاجية المواطنين لتعزيز عملية الإحلال ، ومعالجة مشكلة الزيادة في استقدام الوافدين من خلال تحسين قابلية القوة العاملة الوافدة على الحركة والتنقل في القطاع الخاص ، ومعالجة التجارة المستترة من خلال رفع المستوى المعرفي والانتاجي للمواطنين.

٦. أهمية ربط سياسات استقدام العمالة الوافدة بأهداف الإقتصاد الكلي للسلطنة و ضرورة اعتماد نموذج لتحليل مؤشرات سوق العمل للمتغيرات الأربعة ذات الاهتمام وهي الإنتاج والعمالة، ومعدل البطالة والقوى العاملة وإعداد توقعات بشأنها وعمل نموذج اقتصادي بهدف تحديد تقديرات مرونة العمالة- الناتج باستخدام مجموعة متنوعة من الطرق الاقتصادية الكمية المعتمدة على قواعد بيانات السلاسل الزمنية ، والبيانات المقطعية ، وبحيث تعرض نتائج هذه الطرق مخرجات سوق العمل ، بعد ربطها بتطورات الاقتصاد الكلي العماني.

٧. ضرورة دراسة آلية تدوير رسوم توظيف العمالة الوافدة إلى القطاع الخاص ، و ذلك من اجل دعم عمليات التعمين ، و زيادة القدرة التنافسية للعمالة العمانية في سوق العمل . مما يساهم في جعل عملية توظيف الوظائف عملية طوعية لا قسرية ، وذلك بالنظر إلى المكاسب الكبيرة التي تحققها عملية التوظيف والتكاليف العالية التي ستتحملها المنشآت متدنية التعمين.



٨. ضرورة ادراك صانعي السياسات لواقع القطاع الخاص العماني ، وقدراته المحدودة وإيجاد ارضية مشتركة للحوار الحقيقي والمسئول بين قطاع العمل والعمال وبرعاية الحكومة ، تكون مهمتها العمل على التوصل إلى صيغة للتوافق ، وبما يخدم مصلحة جميع الاطراف دون الاضرار بالاقتصاد الوطني ، ويحافظ على الاستقرار العام والتأكيد على مسألة حقوق وواجبات كل طرف ، ويعمل على حل الخلافات التي قد تنشأ من وقت إلى آخر.

٩. ضرورة تعزيز الاستثمار والانفاق الحكومي في القطاعات المعرفية خارج الثالوث التقليدي (الطاقة والبناء والخدمات) و ذلك من اجل التحول الى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة من اجل ضمان النمو و الاستدامة لمرحلة ما بعد النفط والغاز.

١٠. الدعوة الى ضرورة استغلال فوائض الثروة النفطية للانتقال الى الاقتصاد الانتاجي القائم على المعرفة بدلا من الاعتماد على الهيكل الاقتصادي الحالي القائم على المشروعات و الانشطة الاقتصادية الريعية التي تعتمد على كثافة العمالة غير الماهرة قليلة الانتاجية.

١١. الانتقال من الثقافة الريعية الى الثقافة الإنتاجية و ذلك بربط النمو الاقتصادي بزيادة فرص العمل للمواطنين بما يحقق النمو الاقتصادي المعروف بـ " نمو اقتصادي صديق للعاملين".

١٢. الاسراع فى تطوير المنظومة التعليمية لجعلها اكثر ارتباطا بالاقتصاد القائم على المعرفة لتهيئة الظروف المناسبة لتحويل الخريجين من طالبي فرص عمل الى مولدي فرص عمل حقيقية تعزز عمليات التشغيل الذاتي.

١٣. تطوير سياسات متكاملة لدعم ريادة الأعمال وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبناء القدرات المؤسساتية والفنية وتشمل هذه السياسة العوامل التكاملية لإنجاح هذا القطاع والعمل على إيجاد تكامل رأسي ما بين الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم وذلك لضمان التغذية الأمامية والخلفية ما بين الأحجام المختلفة للأنشطة وبالشكل الذي يساعد في حل مشاكل ضمان الطلب على منتجات الأنشطة المتوسطة والصغيرة.



١٤. الاهتمام بآليات تحويل المعرفة الى ثروة مثل الابتكار وريادة الاعمال وحاضنات الاعمال وحدائق التكنولوجيا وربط التدريب مع التعليم وزيادة الطلب على المعرفة وليس العرض فقط.

١٥. تعريب المعرفة واثاحة النفاذ اليها لضرورة وجود المعرفة بلغة المجتمع في عملية التحول لمجتمع المعرفة.

صدر في مسقط:

الاثنين ٨ جمادي الاول ١٤٣٥هـ الموافق ١٠ مارس ٢٠١٤ م